P-ISSN: 1818-9431, E-ISSN: 2617-9849 Special Issue عدد خاص

The Role of Economic Reforms in increasing Tax revenues in Iraq /Applied Research

Alaa Hamid Mohsen
Post Graduate Institute for Accounting and Financial Studies /University of Baghdad
Alaa.hameed2202m@pgiafs.uobaghdad.edu.iq

Assist. Prof. Iman Hussein Dawood
Post Graduate Institute for Accounting and Financial Studies /University of Baghdad
eman@pgiafs.uobaghdad.edu.iq

Abstract

The research aims to explain the role of economic reforms in increasing public revenues in Iraq to the General Authority for Taxes because of its importance and direct impact on the economic and social reality and its significant impact on tax revenues. Therefore, today it has become the greatest role for governments, institutions and international organizations to understand the basic concepts of economic reforms, develop a working mechanism for tax reform, and implement reform programs through implementing tax reform programs, to achieve high and sustainable economic growth rates. To achieve high and sustainable economic growth rates, attract external capital and encourage foreign investment, the role of the state and privatization programs, develop education, develop human capabilities, and invest in the oil sector. One of the most important findings of the research Investment spending is significantly lower than current spending, and this affects the state in developing the industrial and agricultural sectors, since the Iraqi economy depends largely on oil revenues to finance the state's general revenues, as the average oil revenues during the study period reached (87.39%) In contrast to the decrease in the percentage of non-oil revenue contribution to (12.61%), which is a low percentage, and it is clear that there is a defect in directing public spending to consumption instead of investment, Neglecting tax revenues from public revenues, and the most important recommendations for achieving economic development come through diversifying the Iraqi economy, working to develop industry and agriculture, reducing dependence on oil revenues to finance public revenues, and directing financial surpluses towards areas of investment in infrastructure or directing them towards sovereign wealth funds to ensure economic stability.

Keywords: Economic Reforms, Tax Revenues.

دور الاصلاحات الاقتصادية في زيادة الايرادات الضريبية في العراق / بحث تطبيقي

علاء حميد محيسن
المعهد العالي للدراسات المحاسبية والمالية – جامعة بغداد

أ.م. ايمان حسين داود
المعهد العالي للدراسات المحاسبية والمالية – جامعة بغداد

المستخلص

يهدف البحث إلى بيان دور الاصلاحات الاقتصادية في زيادة الايرادات العامة في العراق للهيئة العامة للضرائب لما له من اهمية واثر مباشر على الواقع الاقتصادي والاجتماعي وتأثيرهُ بشكل كبير على الحصيلة الضريبية، لذلك اصبح اليوم الدور الاكبر للحكومات والمؤسسات والمنظمات العالمية في الوقوف على المفاهيم الاساسية للإصلاحات الاقتصادية ووضع الية عمل

للإصلاح الضريبي و تنفيذ البرامج الاصلاحية من خلال تطبيق برامج الاصلاحات الضريبية، لتحقيق معدلات نمو اقتصادي مرتفعة ومستدامة، واستقطاب رأس المال الخارجي وتشجيع الاستثمار الاجنبي ، ودور الدولة وبرامج الخصخصة، وتطوير التعليم وتنمية القدرات البشرية والاستثمار في القطاع النفطي، ومن أهم النتائج التي توصل اليها البحث تدني الانفاق الاستثماري بشكل كبير من الانفاق الجاري وهذا يوثر على الدولة في تطوير القطاعات الصناعية والزراعية كون الاقتصاد العراقي يعتمد على الايرادات النفطية بشكل كبير لتمويل الإيرادات العامة للدولة ، حيث بلغ متوسط الإيرادات النفطية خلال فترة الدراسة (٨٧.٣٩٪)، مقابل انخفاض نسبة مساهمة الإيرادات غير نفطية إلى (١٢.٦١٪) وهي نسبة منخفضة ويتضح وجود خلل في توجيه الانفاق العام الى الاستهلاك بدلاً من الاستثمار، واهمال الايرادات الضريبية من الايرادات العامة، وان اهم توصيات تحقيق التنمية الاقتصادية يأتي من خلال تنويع الاقتصاد العراقي والعمل على تطوير الصناعة والزراعة وتقليل الاعتماد على عائدات النفط لتمويل الايرادات العامة وتوجيه الفوائض المالية نحو مجالات الاستثمار في البنية التحتية او توجيه نحو صناديق الثروة السيادية لضمان الاستقرار الاقتصادي.

الكلمات المفتاحية: الاصلاحات الاقتصادية، الايرادات الضريبية.

المقدمة: Introduction

تعد الإصلاحات الاقتصادية من الأدوات الأساسية التي تعمل على تعزيز الاستقرار المالي، اذ تعتمدها الدول في تحقيق التنمية المستدامة، و تهدف الى زيادة الإيرادات الضريبية، والتي بدورها تعمل على توسيع القاعدة الضريبية وتعزيز كفاءة النظام الضريبي فضلاً عن الالتزامات الضريبية، تعمل الإصلاحات الاقتصادية على تحديث التشريعات الضريبية وتطوير آليات التحصيل ومكافحة التهرب الضريبي ومدى قدرة الدولة على تحصيل الإيرادات في تمويل الخدمات العامة والبنى الأساسية، والذي يعمل على زيادة النشاط الاقتصادي من خلال تحسين بيئة الاستثمار وتحفيز النمو الاقتصادي، مما يؤدي بدوره إلى زيادة طبيعية في الإيرادات الضريبية، على هذا الاساس جاء بحثنا ليسلط الضوء على دور الاصلاحات الاقتصادية في زيادة الايرادات الضريبية، اذ تضمن عدد من المباحث تناول الاول منهجية البحث واما الثاني فقد سلط الضوء على الاطار التعريفي النظري ثم جاء الثالث ليعرض الجانب العملي وفي المبحث الرابع عرضنا الاستنتاجات والتوصيات.

المبحث الاول: منهجية البحث ودراسات سابقة

١-١ مشكلة البحث

تدور مشكلة البحث حول اعتماد الدولة في تمويل نفقاتها العامة وتحقيق أهدافها الاقتصادية والاجتماعية على الايرادات النفطية التي تشكل نسبة (٨٧.٣٩٪) من الايرادات العامة في العراق اما ايرادات الاخرى فتمثل نسبة ضئيلة من اجمالي الايرادات اذ نشكل (١٢.٦١٪) وبالتالي فان اقتصاد العراق يكون معرض الى الازمات المالية نتيجة انخفاض الايرادات النفطية مما يتطلب تعزيز قدرة الدولة في توسيع وعائها الضريبي من خلال تحسين الاصلاحات الاقتصادية، التي تعد أحد الوسائل التي يمكن اعتمادها للحد من عجز الموازنة وتشجيع الاستثمار، من اجل تحقيق الهدف من البحث في زيادة الايرادات الضريبية، لذا يمكن تلخيص مشكلة البحث من خلال التساؤلات الآتية:

١- هل ان الواقع الحالي للنظم والقواعد الضريبية المعمول بها في العراق كفيلة بالإصلاحات الاقتصادية؟

٢- هل من الممكن اجراء الاصلاحات الاقتصادية من اجل تحقيق الاستقرار الاقتصادي الكلي؟

٣- هل يمكن ان تأثر الاصلاحات الاقتصادية على ايرادات الهيئة العامة للضرائب من جهة وتمويل الخزينة العامة للدولة من جهة اخرى.؟

١-٢ أهمية البحث:- من مشكلة البحث وأسئلته وهدف البحث، يستخلص البحث أهميته من الاتي:-
تنطلق أهمية البحث من أهمية المتغيرات المبحوثة:

١- بيان اهمية الاصلاحات الاقتصادية لزيادة الايرادات الضريبية للهيئة العامة للضرائب وتمويل الخزينة العامة للدولة.
٢- تحفيز الجهات الحكومية على اجراءات الاصلاحات الاقتصادية واعتمدها على البرامج الحديثة للتخلص من مشاكلها الاقتصادية والعمل بتجاه تنمية اقتصادية واجتماعية وامتلاك رؤية واضحة نحو الاصلاح.

١-٣ أهداف البحث:- في ضوء المشكلة المعروضة فأن البحث يهدف اساساً الى:-
١-تعريف الاصلاحات الاقتصادية والايرادات الضريبية.
٢-تحديد الاثار الضريبية عند تطبيق اجراءات الاصلاح الضريبي.
٣-بيان دور تطبيق اجراءات الاصلاح الضريبي وانعكاسها على الحصيلة الضريبية.

١-٤ فرضية البحث:-

ان تطبيق برامج الاصلاح الاقتصادي في العراق سيسهم في زيادة الايرادات الضريبية.

١-٥ حدود البحث

١- الحدود الزمانية: تمثل للفترة (٢٠١٥- ٢٠٢٣).
٢- الحدود المكانية: تم تطبيق البحث في الهيئة العامة للضرائب (قسم الشركات، كبار مكلفي الدخل).

١-٦ المخطط الفرضي للبحث

الشكل (١) المخطط الفرضي للبحث من اعداد الباحثان

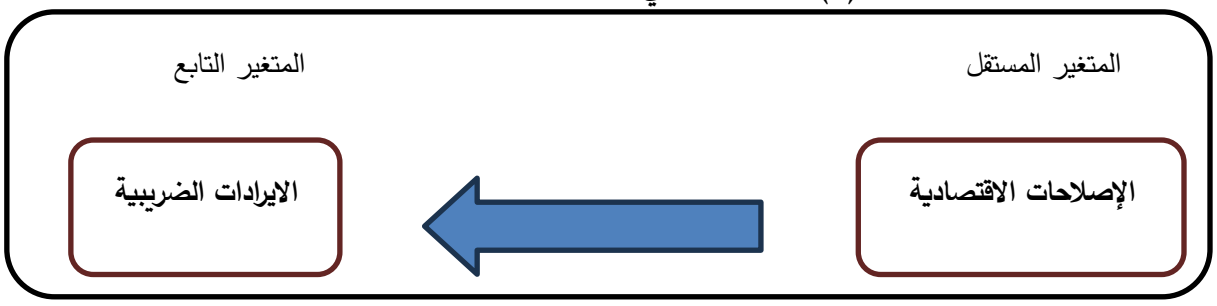

يعرض هذا المبحث موجزاً لبعض الدراسات السابقة لمتغيري البحث، للإفادة منها في البحث الحالي، وكما مبين ادناه:

اولاً: دراسة الاصلاح الاقتصادي

١- دراسة (عبد، زينب احمد،٢٠٢١)	
عنوان الدراسة	برامج الاصلاح الاقتصادي بين وصفات المنظمات الدولية ومتطلبات التنمية في العراق للمدة (٢٠٠٤-٢٠٢٠)

نوع ومكان الدراسة	بحث مقدم إلى مجلس كلية الادارة والاقتصاد / جامعة المستنصرية، وهو جزء من متطلبات نيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية.
اهداف الدراسة	يهدف البحث الى تحليل بنية الاقتصاد العراقي للتعرف على الاختلالات المحورية التي تنعكس عنها الاختلالات الاخرى. والتعرف على مدى تشابه وانسجام وصفات الاصلاح الاقتصادي، الوطنية والدولية، والمواءمة بينها للخروج بوصفة جديدة تستجيب لحاجات الاقتصاد العراقي في هذه المرحلة. وتحليل الخلفيات المذهبية للوصفات التنموية للمنظمات الاقتصادية الدولية والتعرف على اغراضها قصيرة وبعيدة الأجل، فضلا عن الأثر التنموي، الاقتصادي والاجتماعي، لتبنيها وتطبيق برامجها.
مشكلة الدراسة	يعاني الاقتصاد العراقي الكثير من التحديات على الصعيد الداخلي والخارجي متمثلة بتبني آليات الاقتصاد الرأسمالي والانفتاح على اسواقه ومؤسساته المالية والنقدية، مع تجذر عوامل صعوبة التكيف مع هذه الآليات والسياسات بسبب ضعف مرونة الاقتصاد العراقي وهشاشة هيكله وهو ما يتقاطع مع الشروط الضرورية لنجاح أية عملية اصلاح حقيقية لاختلالاته المزمنة.
منهج الدراسة	إن المنهج المناسب لتناول هذا الموضوع هو المنهج الاستقرائي بإسلوبه الوصفي التحليلي، وبالإعتماد على إصدارات المنظمات الدولية المختصة وكتابات المفكرين التنمويين المستقلين عن تلك المنظمات أو المنضوين تحت لوائها.
أبرز النتائج	تحرير جميع مفاصل الاقتصاد وتنويع مصادر الدخل ومعالجة الظاهرة الريعية بصورة جدية وجذرية. وجوب اشراك الكفاءات الاقتصادية الوطنية في المشاورات والمفاوضات مع المنظمات الدولية. والقيام بتأسيس صناديق استثمارية سيادية للأنشطة الاقتصادية المهمة والبنى التحتية.

ثانياً: دراسة الايرادات الضريبية

١- دراسة (عزيز، طلال عباس، ٢٠٢٢)	
عنوان الدراسة	تقويم اجراءات ضريبة الاستقطاع المباشر كأداة لزيادة الحصيلة الضريبية. بحث تطبيقي في الهيئة العامة للضرائب.
نوع ومكان الدراسة	بحث تطبيقي في الهيئة العامة–بحث مقدم– إلى المعهد العالي للدراسات المحاسبية والمالية في جامعة بغداد وهو جزء من متطلبات –نيل شهادة الدبلوم العالي في الضرائب المعادل للماجستير في الحقوق والامتيازات كافة.
مشكلة الدراسة	تبرز مشكلة البحث وجود تفاوت كبير بين عدد المكلفين الخاضعين لهذا النوع الضرائب وبين عدد موظفين الهيئة المكلفين بتدقيق ضريبة الاستقطاع المباشر، ووجود تلكؤ واضح من قبل الهيئة العامة للضرائب في مجال التدقيق الميداني لضمان صحة الاحتساب.

هدف الدراسة	يهدف البحث الى تقويم اجراءات قسم الاستقطاع المباشر لعملية تحصيل الضريبة على الدخل بطريقة الاستقطاع المباشر لدوائر الدولة والقطاع العام، واعطاء فكرة واضحة عن واقع اجراءات تحصيل الضريبة.
منهج الدراسة	تم إتباع المنهج الوصفي الإستقرائي للجانب النظري عن طريق عرض مفاهيم متغيرات البحث، والمنهج التطبيقي(التحليلي) للتقارير تقويم أداء من ديوان الرقابة المالية الإتحادي بالأضافة الى تحليل بيانات المالية المأخوذة من الهيئة العامة للضرائب للجانب العملي.
أبرز النتائج	رفد القسم بمجموعة من الموظفين ليتناسب مع اعداد المكلفين الخاضعين للضريبة، اقامة دورات الى دوائر الدولة حول كيفية احتساب الضريبة، وضع خطط سنوية او فصلية لتدقيق عينة من دوائر الدولة.

ثالثاً: اهم ما يميز البحث:- ان ما يميز البحث الحالي عن البحوث السابقة انها تم ربطة المتغير المستقل الاصلاحات الاقتصادية مع المنظمات الاقتصادية الدولية، التنمية المستدامة ولم يتم تطبيقها في الجانب الضريبي العراقي.

المبحث الثاني: إطار تعريفي ونظري

٢-١ مفهوم الاصلاحات الاقتصادية:-ان الاصلاح الاقتصادي يطلق على التغيرات الاجتماعية والسياسية التي تسعى للتغيير نحو الافضل، وايجاد الحلول للمشاكل والازمات الاقتصادية والتي يعاني منها الاقتصاد القومي، وان الاصلاح يوازي فكرة التقدم وينطوي على فكرة التغيير نحو الافضل، والابتعاد عن الممارسات السيئة والتوجه نحو الاصلاح (الورتي،٢٠١٠ : ٢٩) استخدمت كلمة الاصلاح الاقتصادي (Economic Reform) في بداية الثمانينيات من القرن العشرين كبديل عن التنمية، وكان اول من عمل بها، صندوق النقد الدولي والبنك الدولي، وهي تحمل حقبة جديدة في الحياة الاقتصادية الدولية، وهذا ما اوضحتهُ التقارير والمذكرات الحكومات ووسائل الاعلام الدولية والمؤسسات العلمية والاكاديمية والجامعات ومراكز البحوث وغيرها. (الشمري واخرون ،٢٠١٤: ١٤٨)، اذ يحمل في طياته جملة من السياسات والاتجاهات ولا يتخذ اسلوب ثابت ولا يتحدد بزمان او مكان انما يوائم طبيعة الاقتصاد الذي تطبق عليه الاصلاحات الاقتصادية في تلك اللحظة (حسين، ٢٠١٨: ٥). شهد العالم على مجموعة من التطورات العلمية والتحولات الاقليمية التي اثرت في ادائه الاقتصادي، إذا اتجهت المؤشرات الاقتصادية الرئيسية للدول النامية نحو النمو الاقتصادي، التضخم، الموارنة العامة، الناتج المحلي الاجمالي، ميزان المدفوعات متأثر بعوامل اقتصادية دولية واقليمية انعكست على التوازن الداخلي والخارجي لتلك الدول. (مهدي ،٢٠٢٢ :٢٥)، وظهور الدعوات للإصلاح الاقتصادي وتبني البرامج الاصلاحية بعد تراكم الاختلالات وبلوغها مرحلة الأزمة كان المبرر الاساسي للإصلاح. (القيسي، ٢٠٢٢: ١٦)

وقد تناولت العديد من الادبيات تعريف الاصلاح الاقتصادي عرفها (عبد الرضا، ٢٠٢١: ٣٩) هي الجهود المتعمدة التي تبذلها الدولة لمعالجة وضع ميزان مدفوعاتها على نحو يتسق مع تعزيز فرص النمو وزيادة كفاءة استخدام الموارد. وعرفُها (حسن ،٢٠٢٣ :٣) هو عملية توجيه الاقتصاد الوطني نحو تحقيق أهداف جديدة أو محددة مسبقاً، للتخفيف من الجوانب السلبية الناتجة عن طبيعة الاقتصاد الدولي، وعملية التوافق تشمل أبعاداً اقتصادية وسياسية ودولية، ولكي تنجح هذه العملية يجب على الدول أن تستمر والاخذ بها .ومن التعاريف اعلاه يرى الباحثان ان الاصلاح الاقتصادي هو: مجموعة من السياسات والاجراءات المتبعة من قبل الدولة

تعمل على معالجة التشوهات الهيكلية سواء كانت داخلية او خارجية من اجل تحقيق الاستقرار والنمو الاقتصادي والعمل على تحقيق مستوى افضل للمعيشة لكافة أفراد المجتمع.

٢-٢ أهمية الاصلاح الاقتصادي -: تتجلى أهمية الاصلاح الاقتصادي في كونه وسيلة و غاية وتسعى لها العديد من البلدان النامية ومنها البلدان العربية بفتح المجال للوصول الى الاسواق العالمية والسعي نحو التخفيف من المشاكل الاقتصادية الداخلية والتي تتمثل (التضخم، وعجز الموازنة، وتدني مستوى الانتاجية، وارتفاع في معدلات البطالة، قلة ايرادات الدولة)، اما المشاكل الاقتصادية الخارجية المتمثلة(عجز في ميزان المدفوعات، ارتفاع معدلات الدين العام).(عيادات، ٢٠٢٢ : ٦) ظهرت دعوات الاصلاح الاقتصادي وتبني البرامج الاصلاحية بعد تراكم الاختلالات وبلوغها مرحلة الأزمة كان المبرر الاساسي للإصلاح ، وتسعى الدولة نحو تحقيق الاستقرار الاقتصادي وحماية الصناعات المحلية وسد عجز الموازنة وتخفيض الديون الداخلية والخارجية وزيادة الصادرات الوطنية (القيسي ، ٢٠٢٢ : ١٦) أصبح العراق في امس الحاجة لتمويل خططه التنموية من خلال جذب الاستثمار الاجنبي وانشاء مناخ استثماري وتوفير كل عناصره الاقتصادية والقانونية والسياسية والاجتماعية، وكذلك اعطاء اهمية الاعفاءات الضريبية التي منحها المشرع العراقي في القانون الضريبي وقانون الاستثمار.(محمد و صالح٢٠٢١: ٥٩٩)

٢-٣ أهداف الاصلاح الاقتصادي :-للإصلاح الاقتصادي عدة اهداف منها:

١. السياسات الضرورية لإصلاح الاقتصاد العراقي والتي تشمل اصلاح الهيكل الانتاجي، دور الدولة وبرامج الخصخصة، وتطوير التعليم وتنمية القدرات البشرية والاستثمار في القطاع النفطي. (الشبيبي،٢٠١٠ :١٠٧)
٢. توفير الحماية للصناعات المحلية بفرض ضرائب مرتفعة على السلع المستوردة من الخارج واستخدام تلك الحصيلة في دعم القطاع الخاص ومواجهة الازمات والقيام بالمشاريع ذات الفوائد الاقتصادية والاجتماعية. (شنشول،٢٠١٧، ٧٦٣)
٣. اعادة النظر في دور القطاع العام الرائد في عملية التنمية واقتصار نشاطه في بعض المشروعات والبنية الاساسية ونقل الملكية من القطاع العام الى القطاع الخاص لان الاخير يتميز بفاعلية أكبر عندما يستخدم الموارد الاقتصادية حسب مُنظري صندوق النقد والبنك الدوليين. (حسين , ٢٠١٨: ٩)
٤. جذب الاستثمارات الاجنبية الى الداخل وتوفير المناخ المناسب والملائم لها مما يحد من تدفق رؤوس الاموال الى الخارج. تعد الاستثمارات الاجنبية مصدر لنقل التكنلوجيا والخبرة والانفتاح على السوق العالمية بحيث تتمكن من الاستفادة من الطاقات والخبرات الاستثمار الاجنبي المباشر. (حسن، ٢٠٢١: ١٥)

٢-٤ مراحل الاصلاح الاقتصادي:- وتتدرج فيها ثلاث مراحل هي:- (عبد الناصر ,٢٠٠٦ :٢٣٢)

١. **مرحلة الاعداد:** ويتم في هذه المرحلة لبرنامج الاصلاح الاقتصادي طرح المشروع والحوار الديمقراطي من ذوي الخبرة والاختصاص ومشاركتهم تكون واسعة في هذه المرحلة عن طريق التغيرات والترتيبات للإصلاح الاقتصادي بما يتلاءم مع موارد وامكانيات الدولة.
٢. **مرحلة المفاضلة:** تُحدد اهداف الاصلاح الاقتصادي بالاستعانة بخبراء برنامج الاصلاح الاقتصادي ومراقبة اليات تنفيذها حسب وقت معين.

٣. **مرحلة تقويم النتائج:** على اساس هذه المرحلة تقويم النتائج المترتبة على تنفيذ برنامج الاصلاح الاقتصادي وتجري مقارنة بين الايجابيات والسلبيات والعمل على تصحيح البرنامج.

٢-٥ إصلاحات النظام الضريبي:- ان الاصلاح يحتاج إلى تغيرات جوهرية في النظام الضريبي الحالي للتخلص من السياسات القديمة، ولا يقتصر على تخفيض معدلات الضريبة أو توسيع القاعدة الضريبية أو إعادة النظر في الإدارة الضريبية، ولكي تكون هذه التغييرات جدية فلابد أن ترتكز على سياسات منتظمة لاستكمال عملية الإصلاح الضريبي. ويعتبر قضية جوهرية تطلبها أغلب الأنظمة الضريبية سواء في العالم المتقدم أو النامي.(شنشنول ،٢٠١٧: ٧٥٧) عندما تشرع الدولة نظامها الضريبي فإنها تهدف من خلاله إلى تحقيق أهداف مالية واقتصادية واجتماعية وسياسية تعكس فلسفة النظام الاقتصادي والسياسي السائد في الدولة ومدى تطوره، وعندما يفشل هذا النظام في تحقيق الأهداف التي شرّع من أجلها أو يعجز عن مواكبة المستجدات فإن ذلك يتطلب من الدولة مراجعة نظامها الضريبي وتعمل على تعديله أو تغييره.(عايش، ٢٠١٨: ١٥٦) ولها أهمية لقوة اقتصاد الدولة العراقية وعدم اعتماده على مصدر واحد لتمويل الموازنة العامة، اي تنويع مصادر الايرادات وتنميتها، إذ تمثل الضرائب أحد أهم المصادر العامة في أغلب الدول لتغطية نفقاتها العامة، فضلاً عن الدور الذي تلعبه في إعادة توزيع الدخل القومي وتحقيق الاستقرار الاقتصادي ومعالجة ظاهرتي التضخم والانكماش وزيادة معدلات النمو الاقتصادي. لذلك فإن الإصلاح الضريبي هو أحد برامج سياسة الإصلاح الاقتصادي، ولا يمكن أن يتم الإصلاح الاقتصادي بمعزل عن الإصلاح الضريبي، ويتجلى تأثير الإصلاح الضريبي في زيادة معدلات النمو في الاقتصاد، من خلال تشجيع الاستثمار وتوفير البيئة المناسبة له. (محمود والعبيدي،٢٠١٩: ١٦١)

٢-٦ اهداف الاصلاح الضريبي: هناك عدة اهداف تسعى الدولة الى تحقيقها منها:

١-**اهداف مالية:** تعد من الأهداف التي تعتمد عليها الدولة للحصول على الضريبة لتغطية نفقاتها وتعتبر من اهم مصادر التمويل. (الفريجات،٢٠٠٩: ١٨) كان الهدف المالي في الماضي ولا يزال من الأهداف الرئيسية وراء فرض الضريبة، وتعتمد أغلب الدول على الأموال التي تجمعها من الضرائب لتمويل نفقاتها المختلفة، فالضريبة تكون محايدة ولا تهدف إلى إحداث أي تغيير في الحياة العامة الاقتصادية والاجتماعية. (الشاوي وكاظم، ٢٠١٤: ٤٩).

٢-**اهداف اجتماعية:** يعتقد البعض أن الهدف الوحيد وراء فرض الضريبة هو الهدف المالي من خلال سعي الدولة إلى تحصيل الأموال من المواطنين بغرض تمويل نفقاتها، إلا أن للضريبة أهداف أخرى يمكن أن تكون ذات أهمية كبيرة وينعكس تأثيرها بشكل إيجابي على المواطنين إذا تم فرض الضريبة بشكل فعّال، ومن هذه الأهداف الضريبة الاجتماعية، وهي كثيرة ومتنوعة، خاصة بعد ظهور مفهوم العدالة الاجتماعية وتعتبر وسيلة لا عادة توزيع الدخول والثروات بين افراد المجتمع(الشاوي و كاظم،٢٠١٤: ٤٩) وتعمل على تقليص التفاوت بين الدخول حتى لا تتركز الثروة في أيدي عدد قليل من الافراد، كذلك تفرض بعض الدول الضريبة التصاعدية على عدد معين من الاسر

لغرض الحد من زيادة السكان، وتقلل من السلع المضرة بالصحة مثل السكائر والمشروبات الكحولية(عايش،٢٠١٨ : ١٥٦)

٣-اهداف اقتصادية: تلعب الضريبة دوراً كبيراً في الوقت الحاضر لحل الأزمات التي تواجه البلاد (الخطيب وطافش، ٢٠٠٨: ٢٦). وتستخدم الدول الضريبة لتوجيه سياستها الاقتصادية من خلال تشجيع بعض الأنشطة الإنتاجية ومعالجة الركود الاقتصادي ومحاربة التضخم، وتشجيع الاستثمار والادخار. (عبد الرضا، ٢٠١٤: ٢٤-٢٦).

٢-٧ مفهوم الايرادات الضريبية:- يعود المفهوم الضريبي إلى زمن بعيد عاصر العديد من الحضارات والمجتمعات، وان كان هذا المفهوم لم يكن معروفا عند العرب والمسلمين في ذلك الوقت، ونظراً لأهميةُ وتأثيره على حياة تلك الفترات لأنه يشكل مورد اقتصادياً لابد للدولة من الحصول عليه باعتبار انه يساهم في حل العديد من المشاكل الاقتصادية المالية والاجتماعية التي نواجهها ولا نستطيع الاستغناء عنها. (الفريجات، 2009 : 15) لقد تطور مفهوم الضريبة فأصبح وسيلة دائمة وملزمة من أجل تأمين الموارد المالية الكافية تلجأ إليها الدولة لغرض سداد النفقات العامة.(الخطيب والمهايني،٢٠٠٠: ١٥٢)وترتبط الضريبة بوجود السلطة في المجتمعات السياسية، وقد تطور مفهوم الضريبة بتطور السلطة و أهدافها التي حددتها الفلسفات السياسية والانظمة الاقتصادية المتعاقبة، فالضريبة تفرضها السلطة المركزية بغرض تغطية النفقات العامة حتى تتمكن من قيام الدولة بتقديم الخدمات العامة للمجتمع، وقد زادت أهمية الضريبة نتيجة لزيادة اعباء الدولة، واصبح الالتزام بها يقع على فئات المجتمع (المهايني واخرون ،٢٠١٧ : ١٦)، وقد تناولت الكثير من الادبيات تعريف الايرادات الضريبية عرفُها (الدرويش، ٢٠٢٢: ٧٠) وهي المبالغ التي تجبيها السلطة المالية من المكلفين بتسديد ما بذمتهم من الضريبة المستحقة لغرض تمويل النفقات الحكومية. عرفُ (حسن، ٢٠٢٤: ٦٥) هي تلك الأموال التي تحصلها الدولة من ألاشخاص الطبيعيين أو الاعتباريين (أفراد او شركات) بعد احتساب الضريبة عليهم وفق القوانين ولأنظمة. ومن التعاريف اعلاه يرى الباحثان ان الايرادات الضريبية هو: الايرادات التي تحصل عليه الدولة من خلال فرض الضريبة بعد تحديد الدخول الخاضعة للضريبة سواء كان من الاشخاص الطبيعيين (افراد) او المعنوي (شركات) خلال فترة زمنية معينة وتساهم تلك الايرادات في تغطية نفقات الدولة في تحقيق الاهداف الاقتصادية والاجتماعية والسياسية.

المبحث الثالث: الجانب العملي للبحث

استخدمنا المنهج الوصفي التحليلي منهجا لدراسة الجانب العملي من البحث وذلك لملائمة لطبيعة الموضوع، للفترة (٢٠١٥-٢٠٢٣):-

٣-١ النفقات العامة للحكومية:- تؤثر النفقات العامة للحكومة على مدى تدخلها في النشاط الاقتصادي وهو ما يعرف بالحكومة التدخلية وتعرف في الاقتصاد بأنها مجموعة من الامور التي تتخذها الحكومة ذات الطابع المالي والتي تهدف الى زيادة الطلب الكلي والفعال والعمل على تحقيق التشغيل الكامل وقد أصبح هذا التدخل ضروريا للاقتصاد مما يتطلب وجود ازمة اقتصادية تهدد امن المجتمع. (العاني، ٢٠١٨: ٥) والتدخل الحكومي يقاس بعدد من المؤشرات واهمها نسبة الانفاق الحكومي الى الناتج المحلي الاجمالي ويلاحظ خلال فترة الدراسة (٢٠١٦-٢٠٢٣) تشكل النفقات الحكومية جزءا كبيرا من الناتج المحلي الاجمالي العراقي حيث

يحتل العراق المركز (٥٤) عالمياً في أكبر اقتصاديات العالم لسنة (٢٠٢٣) وجاء في المرتبة الرابعة عربياً بعد السعودية والامارات ومصر ضمن البيانات التي يصدرها البنك الدولي، يوضح الجدول معدلات النمو النفقات العامة والناتج المحلي الاجمالي في العراق، وكما مبين في الجدول ادناه: –

جدول (٣) معدلات النمو النفقات العامة والناتج المحلي الاجمالي في العراق

السنة	النفقات العامة (مليار دينار) (١)	الناتج المحلي الاجمالي (مليار دينار)GDP (٢)	نسبة التغيير النفقات العامة عن السنة السابقة (%) (٣)	نسبة التغيير GDP عن السنة السابقة (%) (٤)	نسبة النفقات العامة عن الناتج المحلي الاجمالي (%) (٤/٣)
2015	٧٠,٣٩٧,٥١٥	١٩١,٧١٥,٧٩٢	-	-	٣٦.٧٢
2016	67,067,437	196,924,142	(٤,٧٣)	٢,٧٢	٣٤.٠٦
2017	75,490,115	221,665,710	12.56	12.56	٣٤.٠٦
2018	80,873,189	268,918,874	7.13	21.32	٣٠.٠٧
2019	111,723,523	277,884,869	38.15	3.33	٤٠.٢٠
2020	76,082,443	215,661,517	-31.9	-22.39	٣٥.٢٨
2021	102,849,659	301,152,819	35.18	39.64	٣٤.١٥
2022	116,959,582	٣٨٣,٠٦٤,١٥٢	13.72	27.19	٣٠.٥٣
2023	142,435,636	٣٣٠,٠٤٦,٣٩١	21.78	- 13.84	٤٣.١٦

المصدر: من اعداد الباحثان بالاعتماد على

- **البنك المركزي العراقي / دائرة الاحصاء والابحاث.**
- **وزارة المالية / دائرة المحاسبة.**

ويتم احتساب نسبة التغير النفقات العامة عن السنة السابقة (%) وفق المعادلة التالية :–

نسبة التغير النفقات العامة = السنة الحالية ÷ السنة السابقة ×١٠٠

(مليار دينار) (مليار دينار)

٢٠١٦ = ٦٧,٠٦٧,٤٣٧ ÷ ٧٠,٣٩٧,٥١٥ ×١٠٠

= (٤.٧٣) % يمثل نسبة التغير النفقات عن السنة السابقة خلال سنة ٢٠١٦

ويتم احتساب **نسبة التغير GDP عن السنة السابقة (%)** وفق المعادلة التالية:–

نسبة التغير GDP عن السنة السابقة = السنة الحالية ÷ السنة السابقة ×١٠٠

(مليار دينار) (مليار دينار)

٢٠١٦ = ١٩٦,٩٢٤,١٤٢ ÷ ١٩١,٧١٥,٧٩٢ ×١٠٠

= ٢.٧٢٪ يمثل نسبة التغير GDP عن السنة السابقة خلال سنة ٢٠١٦

ويتم احتساب نسبة النفقات العامة من الناتج المحلي الاجمالي وفق المعادلة التالية:–

نسبة النفقات العامة عن الناتج = النفقات العامة السنة ÷ الناتج المحلي الاجمالي GDP ×١٠٠

المحلي الاجمالي GDP الحالية (مليار دينار) السنة الحالية (مليار دينار)

٢٠١٥ = ٧٠,٣٩٧,٥١٥ ÷ ١٩١,٧١٥,٧٩٢ ×١٠٠

= ٣٦.٧٢ % تمثل نسبة النفقات العامة من الناتج المحلي الاجمالي خلال سنة ٢٠١٥

ومن خلال الجدول أعلاه يتبين الاتي:

١- بلغت اعلى نسبة للنفقات العامة (٣٨, ٣٥, ٢٢) % لسنوات (٢٠١٩ , ٢٠٢١, ٢٠٢٣) على التوالي ويرجح اسباب الزيادة الى ارتفاع اجمالي النفقات الجارية للدولة والتي تتمثل بالرواتب والاجور والتي تتجاوز أكثر من (٧٠٪) من اجمالي النفقات العامة اضافة الى زيادة في اعداد المشمولين رواتب الرعاية الاجتماعية، بالإضافة الى تسديد جزء من فوائد الدين العام.

٢- بلغت اقل نسبة للنفقات العامة (-٣٢ %) لسنة (٢٠٢٠) ويرجع اسباب ذلك الى الاغلاق العالمي التام لجائحة كورنا، ودخول العالم في الازمة المالية وهو ما نعكس على استخدام النفط في العملية الانتاجية، وكان تأثير ذلك مباشر على تمويل الانفاق العام في البلد.

٣- بلغت اعلى نسبة للناتج المحلي الاجمالي (٣٩ ، ٢٧، ٢١) % لسنوات (٢٠٢١, ٢٠٢٢, ٢٠١٨) على التوالي ويرجح اسباب الارتفاع نتيجة لزيادة مساهمة القطاع النفطي الخام وارتفاع الاسعار العالمية للنفط ، وكذلك مساهمة القطاعات غير النفطية والمتمثلة بالنشاطات الرئيسية (السلعية ، والتوزيعية ، الخدمية) ، حيث احتلت النشاطات السلعية المرتبة الاولى من حيث الاهمية النسبية من الناتج المحلي الاجمالي (نشاط النفط الخام) وتليه النشاطات الخدمية والمتمثلة بالارتفاع ملكية خدمات التنمية الاجتماعية والشخصية ونشاط الحكومة العامة .

٤- انخفاض نسبة التغيير في الناتج المحلي الاجمالي (٢٢_, ١٣_) % لسنوات (٢٠٢٠, ٢٠٢٣) على التوالي بسبب الاثار المدمرة جائحة كورونا حيث ادت هذه الجائحة انهيار حاد في الاقتصاد والاغلاق الكلي المفروض عالمياً، بالإضافة الى انخفاض في النشاطات (التعدين، والمقالع، الكهرباء والماء، النقل والاتصالات والخزن، ملكية دور السكن، الخدمات الشخصية)، بالإضافة الى انخفاض نشاط النفط الخام.

٥- بلغت اعلى نسبة للنفقات العامة عن الناتج المحلي الاجمالي (٤٣, ٤٠) % لسنوات (٢٠٢٣, ٢٠١٩) على التوالي ويرجع اسباب ذلك الى ارتفاع النفقات الجارية والنفقات الاستثمارية لجميع القطاعات نحو التوجه الحكومي لتنمية القطاع الصناعي والمباني والخدمات والنقل والمواصلات والقطاع الزراعي وقطاع التربية والتعليم، بالإضافة الى ذلك التعاقدات الحكومية والتوسع في زيادة التزاماتها المالية وهو ما نعكس على السنوات الاحقة في زيادة التزامات المالية غير المنتجة. وادناه الشكل ادناه يوضح بين معدل النمو النفقات العامة والناتج المحلي الإجمالي.

شكل (٢) (معدل النمو النفقات العامة والناتج المحلي الاجمالي في العراق)

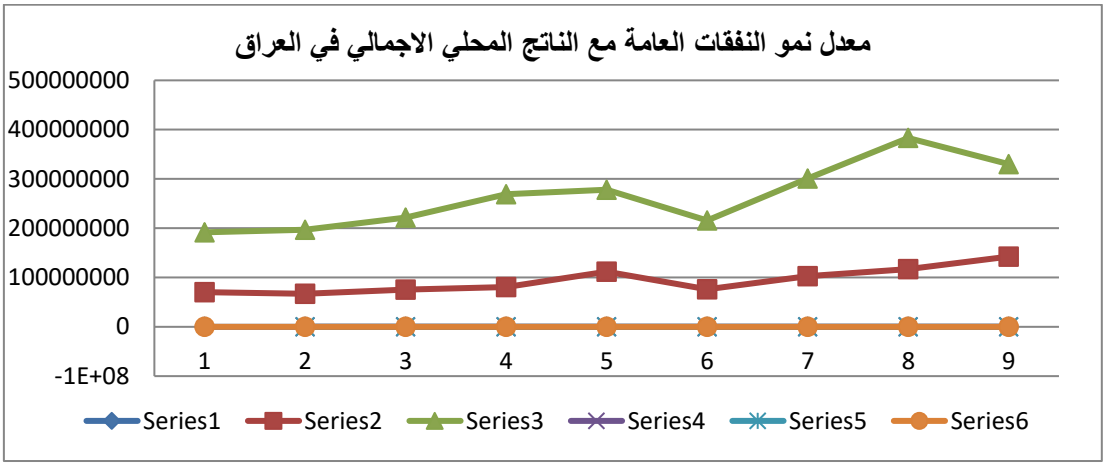

المصدر: من إعداد الباحثان بالإعتماد على بيانات البنك المركزي العراقي / دائرة الاحصاء والابحاث

الشكل البياني اعلاه يوضح معدل النمو للنفقات الحكومية ومعدل النمو الناتج المحلي الاجمالي من سنة (٢٠١٦ – ٢٠٢٣) الذي يوضح ان النفقات والناتج المحلي اخذ بالارتفاع التدريجي خلال الاعوام (٢٠١٦ ولغاية ٢٠١٩) ثم انخفضت هذه المعدلات خلال سنة (٢٠٢٠) بسبب التوقف والاغلاق التام الذي احدثته جائحة كورانا ، ثم اخذ بالارتفاع خلال السنوات (٢٠٢١ _٢٠٢٣) بسب ارتفاع اسعار النفط الخام وزيادة في اسعار الصرف (الدولار) من خلال تخفيض القيمة النقدية (دينار) بالإضافة الى زيادة في اعداد موظفين (العقود) في الفترة الاخيرة .

٣-٢ التصنيف الاقتصادي لأنفاق الموازنة الجارية: -

تعد النفقات العامة في الموازنة الجارية للحكومة والتي تشكل احد العناصر الاساسية للدولة في تحديد السياسات المالية، حيث تعكس هذه الالتزامات الحكومية على توفير الخدمات العامة للمجتمع والعمل على تحقيق اهداف التنمية الاقتصادية والاجتماعية، ان النفقات الجارية التي تتحملها الحكومة كافة هي في إطار العمليات اليومية، مثل (نفقات التعليم و الصحة والرواتب والأجور والخدمات الاجتماعية) والتي تعد هذهُ النفقات مستمرة بشكل دوري، حيث تعمل الدولة على تمويل النفقات من اجل تقديم الخدمات العامة والأساسية للمواطنين وضمان استمرارية، وتشكل هذه النفقات اكثر من (٨٠٪) من الموازنة العامة للدولة، اما النفقات الاستثمارية في الموازنة العامة والتي تساهم في النمو الاقتصادي لأي دولة، والتي تكون مؤثرة بشكل كبير على مختلف الأنشطة الاقتصادية، التي تساهم في زيادة أرباح الشركات العاملة في مختلف القطاعات والذي ينعكس إيجاباً على الإيرادات الضريبية، والتي تعتبر من أهم الدخول الخاضعة للضريبة، بالإضافة انها تعتبر إحدى أدوات السياسة الاقتصادية التي يتم من خلالها تحقيق الاستقرار الاقتصادي، مما يفرض على الحكومات المتعاقبة ضرورة فرض الرقابة عليها بالإضافة الى الاستخدام الامثل لهذه النفقات وتحسين كفاءتها. وعلى الدولة ان تأخذ في عين الاعتبار الزيادة المستمرة في النمو السكاني والتغيرات الاقتصادية وتعرض الحكومة الى الأزمات الاقتصادية والمالية نتيجة الى الاعتماد الكبير على الايرادات النفطية في تمويل هذه النفقات، مما يتطلب من الحكومة في زيادة الإنفاق العام على تلبية الاحتياجات الاساسية والضرورية، مثل (الرعاية الصحية والرعاية الاجتماعية والخدمات العامة).ان الدولة تسعى إلى تحقيق التوازن بين النفقات والإيرادات، والتي يجب أن تكون هذه النفقات وفق حدود الموارد المالية المتاحة للدولة،

ومدى قدرة الدولة على تسيير النفقات بشكل فعال، مما يساهم في تعزيز الاستقرار المالي والاقتصادي. من خلال الجدول يوضح نسبة النفقات الجارية والاستثمارية في العراق للفترة من (٢٠١٥ ولغاية ٢٠٢٣) وكما مبين في الجدول ادناه: –

جدول (٤) نسبة النفقات الجارية والاستثمارية من النفقات العامة في العراق

السنة	مجموع النفقات العامة (مليار دينار) (١)	النفقات الجارية (مليار دينار) (٢)	النفقات الاستثمارية (مليار دينار) (٣)	نسبة النفقات الجارية من النفقات العامة (%) (٤)	نسبة النفقات الاستثمارية من النفقات العامة (%) (٥)
2015	٧٠,٣٩٧,٥١٥	٥١,٨٣٢,٨٣٩	١٨,٥٦٤,٦٧٦	٧٣.٦٣	٢٦.٣٧
2016	67,067,437	٥١,١٧٣,٤٢٨	١٥,٨٩٤,٠٠٩	٧٦.٣٠	٢٣.٧٠
2017	75,490,115	٥٩,٠٢٥,٦٥٤	١٦,٤٦٤,٤٦١	٧٨.١٩	٢١.٨١
2018	80,873,189	٦٧,٠٥٢,٨٥٦	١٣,٨٢٠,٣٣٣	٨٢.٩١	١٧.٠٩
2019	111,723,523	٨٧,٣٠٠,٩٣٣	٢٤,٤٢٢,٥٩٠	٧٨.١٤	٢١.٨٦
2020	76,082,443	٧٢,٨٧٣,٥٣٨	٣,٢٠٨,٩٠٥	٩٥.٧٨	٤.٢٢
2021	102,849,659	٨٩,٥٢٦,٦٨٦	١٣,٣٢٢,٩٧٣	٨٧.٠٥	١٢.٩٥
2022	116,959,582	١٠٤,٩٤١,٠٩١	١٢,٠١٨,٤٩١	٨٩.٧٢	١٠.٢٨
2023	142,435,636	١١٨,٢٤٢,٧٧٧	٢٤,١٩٢,٨٥٩	٨٣.٠١	١٦.٩٩
المتوسط				٨٢.٧٥	١٧.٢٥

المصدر: من اعداد الباحثان بالاعتماد على

- **البنك المركزي العراقي / دائرة الاحصاء والابحاث.**
- **وزارة المالية / دائرة المحاسبة**

ويتم احتساب نسبة النفقات الجارية من النفقات العامة وفق المعادلة التالية:–

نسبة النفقات الجارية من = النفقات الجارية السنة ÷ النفقات العامة السنة ×١٠٠
النفقات العامة الحالية (مليار دينار) الحالية (مليار دينار)
٢٠١٥ = ٥١,٨٣٢,٨٣٩ ÷ ٧٠,٣٩٧,٥١٥ ×١٠٠
= ٧٣.٦٣٪ تمثل نسبة النفقات الجارية من النفقات العامة خلال سنة ٢٠١٥

ويتم احتساب نسبة النفقات الجارية من النفقات العامة وفق المعادلة التالية:–

نسبة النفقات الاستثمارية من = النفقات الاستثمارية السنة ÷ النفقات العمة السنة ×١٠٠
النفقات العامة الحالية (مليار دينار) الحالية (مليار دينار)
٢٠١٥ = ١٨,٥٦٤,٦٧٦ ÷ ٧٠,٣٩٧,٥١٥ ×١٠٠
= ٢٢.٣٧٪ تمثل نسبة النفقات الجارية من النفقات العامة خلال سنة ٢٠١٥

ومن خلال الجدول أعلاه يتبين الاتي:

١- بلغت اعلى نسبة للنفقات العامة الجارية (٩٦, ٨٧ ، ٨٩) % لسنوات (٢٠٢٠ , ٢٠٢١, ٢٠٢٢) على التوالي ويرجح اسباب الزيادة الى التوقف التام الذي احدثته جائحة كورانا وتوقف المشاريع الاستثمارية وارتفاع بالرواتب والاجور والتي تتجاوز اكثر من (٧٠٪) من اجمالي الموازنة الجارية، بالإضافة الى زيادة في اعداد المشمولين رواتب الرعاية الاجتماعية،

وارتفاع تعويضات العاملين نتيجة دفع اجور موظفين العقود ورواتب المتعينين الجدد، والى الزيادة في رواتب المتقاعدين بمبلغ (١٠٠) مئة الف دينار حسب قرار مجلس الوزراء، واطلاق منح تعويضية للسجناء السياسيين، بالإضافة الى تسديد جزء من فوائد الدين العام.

٢-بلغت اعلى نسبة للنفقات العامة الاستثمارية (٢٦، ٢٣) % لسنوات (٢٠١٥، ٢٠١٦) ويرجع اسباب ذلك الى توجه الحكومة الى تنمية القطاع الصناعي والذي يمكن ان يؤدي الى رفع نسبة المساهمة في الناتج القومي الاجمالي غير القطاع النفطي في الناتج الكلي خلال الاعوام القادمة والذي سيعمل على ارتفاع الايرادات غير النفطية من اجمالي الايرادات العامة للدولة، بالإضافة الى مشاريع البنى التحتية بعد قيام الحكومة بعدد من المشاريع الخدمية ابرزها مشاريع فك الاختناقات المرورية، لذلك استحوذ قطاع المباني والخدمات اعلى نسبة من اجمالي تخصيصات النفقات الاستثمارية.

الشكل ادناه يوضح بين نسبة النفقات الجارية والاستثمارية من النفقات العامة كالأتي:-

شكل (٣) نسبة النفقات الجارية والاستثمارية من النفقات العامة

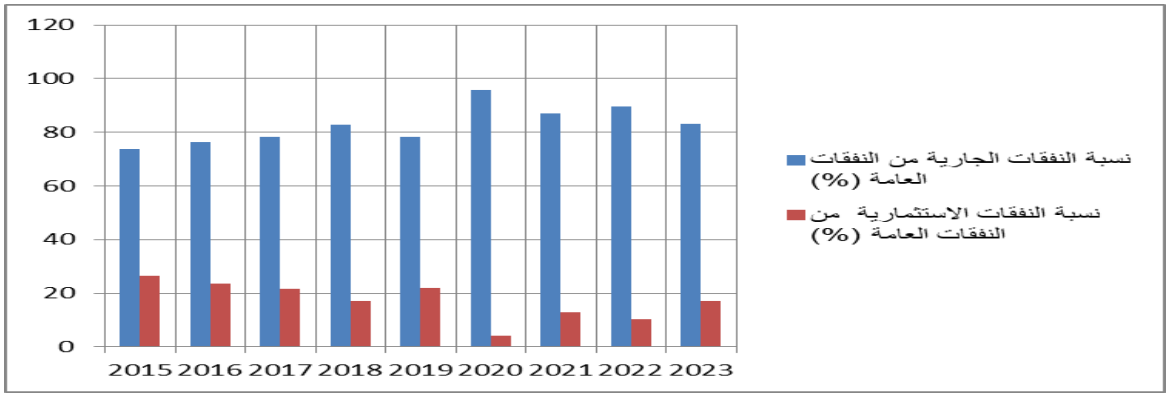

المصدر: من إعداد الباحثان بالاعتماد على بيانات البنك المركزي العراقي / دائرة الاحصاء والابحاث

من الشكل البياني اعلاه يبين لنا ان النفقات العامة من ادوات السياسة الاقتصادية والاجتماعية ومدى قدرة الدولة على تحمل الاعباء المالية ، ومدى تحقيق الخدمات العامة الى المجتمع بأقل كلفة ممكنة، ان النمو الاقتصادي يعتمد بشكل كبير على النفقات العامة الى توسيع دور الدولة لوظيفتها التقليدية وزيادة تدخلها في الحياة الاقتصادية والتوسع في المشاريع الاقتصادية ومحاربة الركود الاقتصادي وتقديم الاعانات الاقتصادية من خلال زيادة النفقات العامة للدولة، وتعد النفقات الجارية والذي تمثل (نسبة الاكبر) من اجمالي النفقات العامة للدولة والذي يعتبر مؤشر غير جيد نتيجة التوسع الاقليمي والنمو السكاني والذي يترتب علية الارتفاع المستمر في النفقات الجارية من اجل اشباع الحاجات العامة وتقديم خدمات عامة الى المجتمع مما اثر بشكل مباشر الى الانخفاض الانفاق الاستثماري بالإضافة الى انخفاض الايرادات العامة بشكل كبير مما يؤثر على المشاريع الاستثمارية للدولة.

٣-٣ تحليل مصادر الايرادات العامة:- تتمثل مصادر الايرادات العامة في العراق (الايرادات النفطية ، والايرادات الاخرى) وهي الدخل الاجمالي الذي تحصل علية الدولة من المصادر المتعددة لدعم الانشطة العامة وتعمل على تغطية النفقات العامة للدولة وهي جزء اساسي في تمويل المشاريع الحكومية ، وتوثر الايرادات والنفقات العامة بشكل كبير على الاداء الاقتصادي للدولة اي

عندما تقوم الحكومة بزيادة في الانفاق على المشاريع العامة للدولة فانة يعمل على زيادة فرص العمل ويزيد من فرص الاستثمارات داخل الدولة ومن جهة اخرى تعمل الايرادات في توفير الاموال اللازمة لتسديد النفقات العامة وتقديم الخدمات الاجتماعية والعمل على تحسين جودة الحياة للمجتمع ، وان التغيرات التي تطرأ على الايرادات النفطية او الازمات الاقتصادية تؤثر بشكل كبير على تحقيق ايرادات لسداد نفقاتها بكفاءة ، أن الإيرادات النفطية تمثل الركيزة الأساسية على مستوى قاعدة الإنتاج والصادرات والإيرادات المالية وتشكل الجزء الأكبر من الهيكل العام لمكونات الإيرادات العامة، ويتضح ذلك من تسجيل ارتفاعات ملحوظة في إيراداتها خلال الفترة المدروسة . والجدول يوضح تحليل مصادر الايرادات العامة للدولة، وكما مبين في الجدول ادناه: –

جدول (٥) تحليل مصادر الإيرادات العامة في العراق.

السنة	الايرادات العامة (مليار دينار) (١)	الايرادات النفطية (مليار دينار) (٢)	الايرادات غير النفطية (مليار دينار) (٣)	نسبة الايرادات النفطية من الايرادات العامة (%) (٢ /١)	نسبة الايرادات غير النفطية من الايرادات العامة (%) (٣ /١)
٢٠١٥	٦٦,٤٧٠,٢٥٢	٥١,٣١٢,٦٢١	١٥,١٥٧,٦٣١	77.20	22.80
2016	54,409,270	٤٤,٢٦٧,٠٦٣	١٠,١٤٢,٢٠٧	٨١.٣٦	١٨.٦٤
2017	٧٧,٣٣٥,٩٥٥	٦٥,٠٧١,٩٢٩	١٢,٢٦٤,٠٢٦	84.١٤	15.٨٦
2018	106,569,834	٩٥,٦١٩.٨٢٠	١٠,٩٥٠,٠١٤	٨٩.٧٣	١٠.٢٧
2019	107,566,995	٩٩,٢١٦,٣١٨	٨,٣٥٠,٦٧٧	92.٢٤	7.٧٦
2020	63,199,689	54,448,514	8,751,175	86.١٥	13.8٥
2021	109,081,464	95,270,298	13,811,166	87.3٤	12.٦٦
2022	161,697,437	153,623,277	8,074,160	95.01	4.99
2023	135,681,266	124,428,747	11,252,519	91.71	8.29

المصدر: من اعداد الباحثان بالاعتماد على البنك المركزي العراقي / دائرة الاحصاء والابحاث

ويتم احتساب نسبة الايرادات النفطية من الايرادات العامة وفق المعادلة التالية:–

نسبة الايرادات النفطية من = الايرادات النفطية السنة ÷ الايرادات العامة ×١٠٠
الايرادات العامة الحالية (مليار دينار) السنة الحالية (مليار دينار)
٢٠١٥ = ٥١,٣١٢,٦٢١ ÷ ٦٦,٤٧٠,٢٥٢ ×١٠٠
= ٧٧.٢٠ % تمثل نسبة الايرادات النفطية من الايرادات العامة خلال سنة ٢٠١٥

ويتم احتساب نسبة الايرادات غير النفطية من الايرادات العامة وفق المعادلة التالية:–

نسبة الايرادات غير النفطية من = الايرادات غير النفطية السنة ÷ الايرادات العامة ×١٠٠
الايرادات العامة الحالية (مليار دينار) السنة الحالية (مليار دينار)
٢٠١٥ = ١٥,١٥٧,٦٣١ ÷ ٦٦,٤٧٠,٢٥٢ ×١٠٠
= ٢٢.٨٠٪ تمثل نسبة الايرادات غير النفطية من الايرادات العامة خلال سنة ٢٠١٥

ومن خلال الجدول أعلاه يتبين الاتي:

١–بلغت اعلى نسبة الايرادات النفطية (٩٢, ٩٢,٩٥) % خلال سنوات (٢٠١٩, ٢٠٢٢, ٢٠٢٣) على التوالي ويرجح اسباب الارتفاع في تحسن معدل سعر برميل النفط الخام المصدر وارتفاع كميات الانتاج والتي ساهمت بشكل كبير في تكوين

فائض في الحساب الجاري وتراكم احتياطيات مالية كبيرة، والعودة التدريجية للأنشطة الاقتصادية وزيادة الطلب على السلع والخدمات بعد التعافي من اثار جائحة كورانا وما رافقها من تداعيات سلبية اثرت بشكل كبير على الانشطة الاقتصادية.

٢- انخفاض نسبة الايرادات النفطية (٨١, ٨٤, ٨٦) خلال السنوات (٢٠١٦, ٢٠١٧ , ٢٠٢٠) على التوالي ويعود السبب في الانخفاض الى تداعيات الاحداث العمليات العسكرية (داعش) ومما ادى الى انخفاض كميات الانتاج النفط الخام خلال تلك الفترة، بالإضافة الى الاغلاق والتوقف التام العالمي الى اثارتها جائحة كورانا.

٣- بلغت اعلى نسبة الايرادات غير النفطية (١٨, ١٦, ١٤) % خلال سنوات (٢٠١٦, ٢٠١٧, ٢٠٢٠) على التوالي ويرجح اسباب الارتفاع الى انخفاض الملحوظ في الايرادات النفطية والثروات المعدنية بالإضافة الى ايرادات كل من (الضرائب على الدخول، ضرائب السلعية، رسوم الانتاج، والايرادات التحويلية).

٤- انخفاض نسبة الايرادات غير النفطية (٨,٥, ٨) خلال السنوات (٢٠١٩, ٢٠٢٢ , ٢٠٢٣) على التوالي ويعود السبب في الانخفاض الى ارتفاع اسعار النفط الخام العالمية والكميات المنتجة، بالإضافة الى سعر صرف العملات الاجنبية، بالإضافة الى تراجع الايرادات الرسوم وانخفاض حصة الموازنة من ارباح القطاع العام، وانخفاض الايرادات الراسمالية.

الشكل (٤) تحليل مصادر الايرادات العامة في العراق

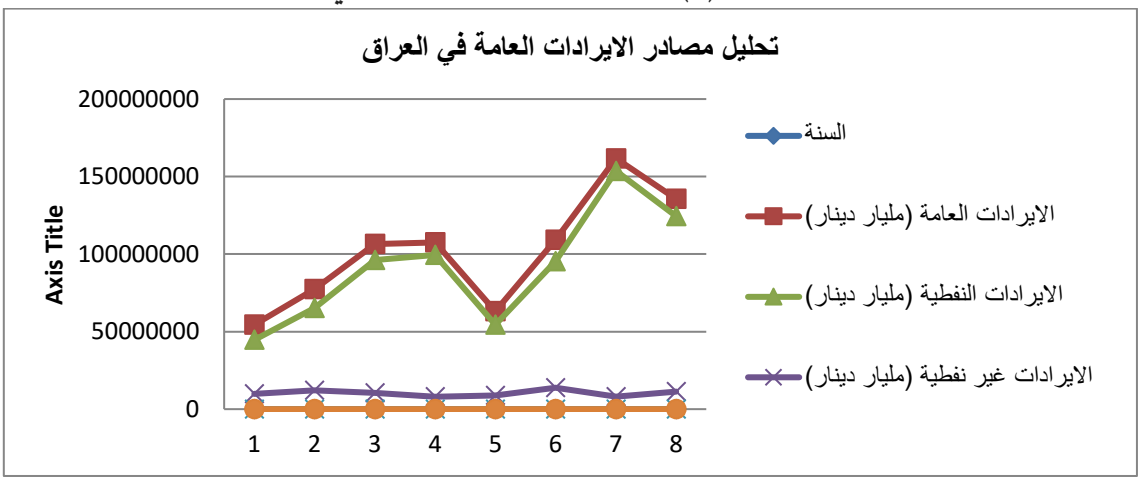

المصدر: من اعداد الباحثان بالاعتماد على

- **البنك المركزي العراقي / دائرة الاحصاء والابحاث.**
- **وزارة المالية / دائرة المحاسبة**

الشكل البياني الذي يبين معدل النمو الايرادات النفطية والايرادات غير نفطية و مما تقدم يتضح أن الاقتصاد العراقي عرضة للتأثر ما يجعله غير مستدام ويشهد فروقات واضحة في خصائص النمو الاقتصادي وأن هذا النمو ما زال يعتمد على أنماط تقليدية لعوامل الإنتاج كانت وما زالت سائدة مما أدى إلى صدمات كبرى. وكان النفط من أبرز القطاعات المتأثرة بالانكماش الاقتصادي الكبير الناتج عن سلاسل التوريد، بالإضافة إلى انتهاء السياسات المالية والنقدية التوسعية، وكلها تشير إلى احتمال كبير لتراجع معدلات النمو في الاقتصاد العالمي. حالة من عدم اليقين، بتفشي جائحة كوفيد-١٩ وظهور سلالات أخرى من الفيروس خلال المراحل اللاحقة، بالإضافة إلى الأزمة الروسية الأوكرانية، والارتفاع الكبير في معدلات التضخم العالمي بسبب ارتفاع أسعار الغذاء والوقود والتحديات التي تواجه الاقتصاد الدولي في الأمد المتوسط. لقيادة تطور الأزمات، ولعكس صعوبة التنبؤ بالآفاق الحقيقية على

المدى البعيد للاقتصاد العالمي بشكل عام وللاقتصاد العراقي بشكل خاص، وبالتالي توقعات آفاق التعافي وسلاسل التوريد العالمية وتطورات أسعار الطاقة والغذاء عالميا واعتبارات محلية تتعلق بتأثير هذه المتغيرات العالمية على الاقتصاد الوطني، والتي ستؤثر على مدى وسرعة التعافي والقدرة على الصمود وتحمل مستويات التضخم والديون المتزايدة وكشف هشاشة الاقتصاد وإعاقة قدرة صناع السياسات على مواجهة أكثر صعوبة تستدعي مراجعة نموذج التنمية. خاصة وأن انخفاض أسعار النفط وخفض حصص إنتاج النفط عقب الاتفاق مع أوبك مع السوق، ستعيق آثاره السلبية قدرة الحكومة على تنفيذ المشاريع وتحقيق خططها التنموية.

٣-٤ تحليل مصادر الايرادات غير النفطية في العراق:- تعد الإيرادات غير النفطية بأنها الموارد المالية التي تحصل عليها الدولة من مصادر مختلفة وفق الحدود القدرة المالية في شكل تدفقات نقدية والتي تحتاجها لتغطية النفقات الضرورية وأداء وظائفها بهدف إشباع الحاجات العامة مثل الخدمات الصحية والتعليمية وغيرها من الخدمات التي تقدمها الدولة الى المجتمع. ، وتعد هذه الايرادات الى تنوع مصادر الدخل المختلفة والتي تساهم في تمويل النمو الاقتصادي والتنمية الاقتصادية، وتعد الضرائب هي أحد ابرز مصادر الإيرادات العامة بعد الايرادات النفطية وذلك لحجمها الكبير من جهة ومن جهة أخرى تأثيرها على النواحي الاقتصادية والاجتماعية سابقاً كانت الضريبة في الماضي مقابل حماية الحقوق وتوفير الإيرادات المالية، وكان يجب أن يكون مقدارها كافياً لتغطية النفقات المنافع العامة، إلا أنه في الدولة الحديثة تطور دورها لتحقيق أهداف اقتصادية واجتماعية مثل إعادة توزيع الدخل والثروة والتوازن الاقتصادي والتوازن في ميزان المدفوعات، ومن اهم مصادر الايرادات غير النفطية وهي (الضرائب على الدخول والثروات، الضرائب السلعية ورسوم الانتاج، ايرادات الاخرى، الايرادات التحويلية، الـرسـوم، حصة الموازنة من ارباح القطاع العام، الايرادات الرأسمالية).لذا سنتناول في هذا الجدول يوضح نسبة الايرادات الضريبية من الايرادات العامة في العراق، وكما مبين في الجدول ادناه :

جدول (٦) تحليل مصادر الايرادات غير النفطية من الإيرادات العامة في العراق.

السنة	الايرادات العامة (مليار دينار)	الضرائب على الدخول والثروات (مليار دينار)	نسبة الضرائب على الدخول والثروات على الايرادات العامة%	نسبة نمو الضرائب %
٢١٠٥	٦٦,٤٧٠,٢٥٢	١,٦١٨,٦٥٢	٢.٤٤	
2016	54,409,270	٣,٢٢٩,٥١٢	٥.٩٤	١٩٩.٥٢
2017	٧٧,٣٣٥,٩٥٥	٤,٥٣٣,٧٦٥	٥.٨٦	١٤٠.٣٩
2018	106,569,834	٣,٤٢٥.١٠٢	٣.٢١	٧٥.٥٥
2019	107,566,995	٢,٣٨٩,٠٢٦	٢.٢٢	٦٩.٧٥
2020	63,199,689	٣,٣١٦,٠٥٣	٥.٢٥	١٣٨.٨٠
2021	109,081,464	٣,٢٥٢,٥٦٦	٢.٩٨	٩٨.٠١
2022	161,697,437	٢,٧٧٨,٠٦٦	١.٧٢	٨٥.٤١
2023	135,681,266	٤,٩٢٣,١٢٨	٣.٦٣	١٧٧.٢١

المصدر: من اعداد الباحثان بالاعتماد على

- **البنك المركزي العراقي / دائرة الاحصاء والابحاث.**

ويتم احتساب نسبة الضرائب على الدخول والثروات من الايرادات العامة وفق المعادلة التالية:-

نسبة الضرائب على الدخول والثروات = الضرائب على الدخول والثروات ÷ الايرادات العامة ×١٠٠
من الايرادات العامة السنة الحالية (مليار دينار) السنة الحالية (مليار دينار)

٢٠١٥	= ٦٦,٤٧٠,٢٥٢ ÷١,٦١٨,٦٥٢ ×١٠٠
	= ٢.٤٤٪ تمثل نسبة ايراد الضرائب على الدخول والثروات من الايرادات العامة خلال سنة ٢٠١٥

ويتم احتساب نسبة نمو الضرائب على الدخول والثروات للسنة الحالية وفق المعادلة التالية :-

نسبة نمو الضرائب على الدخول والثروات السنة	**= الضرائب على الدخول والثروات ÷ الضرائب على الدخول والثروات السنة السابقة (مليار دينار) السنة الحالية (مليار دينار) ×١٠٠**
٢٠١٦	= ٣,٢٢٩,٥١٢ ÷١,٦١٨,٦٥٢ ×١٠٠
	= ١٩٩.٥٢٪ تمثل نسبة نمو ايراد الضرائب على الدخول والثروات للسنة الحالية

ومن خلال الجدول أعلاه يتبين

١- بلغت اعلى الايرادات ضريبة على الدخول والثروات خلال سنوات (٢٠١٧, ٢٠٢٠, ٢٠٢٣) ويرجح اسباب الارتفاع الى زيادة في النفقات العامة للدولة بالإضافة الى قرار مجلس الوزراء ٢٠٢٣ في اعتماد الحسابات والبيانات المالية (التقدير الذاتي) التي اقرها مراقب الحسابات ودفع مبلغ الضريبة على ان تدقق البيانات لاحقا وفق الية تعد بالتنسيق بين الهيئة العامة للضرائب وديوان الرقابة المالية الاتحادي وجمعية المحاسبين القانونيين.

٢- انخفاض الايرادات الضريبية خلال السنوات (٢٠١٥, ٢٠١٩) على التوالي ويعود السبب في الانخفاض الى تداعيات الاحداث العمليات العسكرية (داعش) والمظاهرات التي التي حدثت في العراق بالإضافة الى انخفاض النفقات العامة للدولة.

مما سبق ومن خلال ما تم تناوله في الجانبين النظري والعملي يتبين لنا وجود دور مهم في برامج الاصلاح الاقتصادي في العراق في زيادة الايرادات العامة في العراق وبذلك يمكن اثبات فرضية البحث التي مفادها (ان تطبيق برامج الاصلاح الاقتصادي في العراق سيسهم في زيادة الايرادات الضريبية.

المبحث الرابع: الاستنتاجات والتوصيات

٤-١ الاستنتاجات

١-تدني الانفاق الاستثماري بشكل كبير من الانفاق الجاري وهذا يوثر على الدولة في تطوير القطاعات الصناعية والزراعية كون الاقتصاد العراقي يعتمد على الايرادات النفطية بشكل كبير لتمويل الإيرادات العامة للدولة، حيث بلغ متوسط الإيرادات النفطية خلال فترة الدراسة (٨٧.٣٩٪)، مقابل انخفاض نسبة مساهمة الإيرادات غير نفطية إلى (١٢.٦١٪) وهي نسبة منخفضة ويتضح وجود خلل في توجيه الانفاق العام الى الاستهلاك بدلاً من الاستثمار، واهمال الايرادات الضريبية من الايرادات العامة.

٢- يهيمن القطاع العام على معظم الانشطة الاقتصادي، مما يحد من دور للقطاع الخاص بلعب دوره في المساهمة الفعالة في الاقتصاد، ويظهر ذلك من خلال ارتفاع نسبة الإنفاق العام إلى الناتج المحلي الإجمالية، مما يعكس على مستوى التدخل الحكومي خلال فترة الدراسة.

٣- وجود صعوبات مالية وادارية وقانونية في دعم المشاريع الخاصة الصناعية والخدمية والزراعية.

٤- ما زال اهمال قطاع الضرائب وقطاع السياحة والمنافذ الحدودية نتيجة الخلل الناتج من عدم تطبيق عمليات الحوكمة والاتمتة في جميع القطاعات والمهمة الحيوية والتي تعمل على زيادة الايرادات العامة ورفع مستوى الكفاءة.

٥- عدم وجود تنسيق مشترك بين الجهات الساندة (الجهات الحكومية) وبين الهيئة العامة للضرائب حول توسيع الوعاء الضريبي من خلال مراجعة المسجلين منهم وشمول غير المسجلين من المكلفين سواء كانوا طبيعيين (افراد) او معنوي (شركات).

٤-٢ التوصيات

١- من اجل تحقيق تنمية اقتصادي من خلال بتنويع الاقتصاد العراقي والعمل على تطوير الصناعة والزراعة وتقليل الاعتماد على عائدات النفط في تمويل الايرادات العامة وتوجيه الفوائض المالية نحو مجالات الاستثمار في البنية التحتية او توجيه نحو صناديق الثروة السيادية لضمان الاستقرار الاقتصادي

٢- تقليص دور التدخل الحكومي في الاقتصاد العراقي في كافة المجالات وترك المجال الى القطاع الخاص وتقليص النفقات العامة للدولة ضمن نسبة (٣٠-٣٥٪) من الناتج القومي الاجمالي.

٣- تذليل الصعوبات وتوفير الدعم المناسب في المشاريع الخاصة في كافة المجالات والذي سوف ينعكس ايجاباُ على جميع افراد المجتمع في تقليص حالة الفقر ورفع مستوى الرفاهية.

٤- العمل على تطبيق نظام الجباية الالكترونية في المنافذ الحدودية والسياحة والضرائب لتقليل من سرقة المال العام وعمليات التهريب.

٥- على الجهات الساندة تزويد الهيئة العامة للضرائب بالمعلومات اللازمة عن جميع المكلفين المسجلين لديها.

References

١. قانون ضريبة الدخل رقم (١١٣ لسنة ١٩٨٢ المعدل)
٢. الخطيب، خالد شحادة وطافش، نادية فريد، (٢٠٠٨). " الاصول العلمية والعملية في المحاسبة الضريبية، ط١ دار الحامد للنشر والتوزيع، عمان، الاردن.
٣. العاني، عماد محمد، (٢٠١٨)." السياسات المالية والتدخل الحكومي"، ط١، مكتب العراق للطباعة، بغداد، العراق.
٤. الفريجات، ياسر صالح، (٢٠٠٩). " المحاسبة في علم الضرائب"، ط١، دار المناهج للنشر والتوزيع، عمان، الاردن.
٥. القريشي، محمد صالح تركي، (٢٠١٠). " علم اقتصاد التنمية "، ط١، مكتبة الجامعة اثراء للنشر والتوزيع، عمان، الاردن.
٦. القيسي، زينب احمد، (٢٠٢٢). " برامج الاصلاح الاقتصادي بين وصفات المنظمات الدولية ومتطلبات التنمية في العراق "، دار ومكتبة كلكامش للطباعة والنشر، العراق.
٧. المهايني، محمد خالد والخطيب، خالد شحادة والعدي، ابراهيم، (٢٠١٧)."المحاسبة الضريبية" ط١، مكتبة المربع جامعة دمشق، سوريا.

٨. الورتي، احمد ابراهيم، (٢٠١٠). " مشاريع الاصلاح في الشرق الاوسط "، ط١، مطبعة دار السلام، دمشق، سوريا.
٩. شاهين، محمد عبد الله، (٢٠١٦)." سياسات صندوق النقد الدولي وأثرها على البلدان النامية "، ط١، دار الكتاب الجامعي، الامارات العربية المتحدة.
١٠. عبد الناصر، ناصر، (٢٠٠٦). " دور البرلمانات والبرلمانيين في مكافحة الفساد ", ط١، الهيئة العامة السورية للكتاب دمشق، سوريا.
١١. مهدي، بشرى جواد، (٢٠٢٢). " صندوق النقد الدولي وبرامج الاصلاح الاقتصادي "، ط١، مكتبة الدار العربية للعلوم، بغداد، العراق.
١٢. الدرويش، بكر اياد، (٢٠٢٢). " أثر التحاسب الضريبي في تعزيز الحصيلة الضريبية" رسالة دبلوم عال معادلة للماجستير في الضرائب، مقدمة الى المعهد العالي للدراسات المحاسبية والمـالية، جامعة بغداد، بغداد، العراق.
١٣. الشمري، سعود غالي صبر وعلي، خالد حيدر عبد وحم، كاميران احمد، (٢٠١٤). "الاصلاح الاقتصادي في دول متقدمة مختارة وامكانية الاستفادة منها في الاقتصاد العراقي"، المجلد (١٢)، العدد (٤٣)، المجلة العراقية للعلوم الاقتصادية، الجامعة المستنصرية، كلية الادارة والاقتصاد، العراق.
١٤. الصراف، عمر حسام عباس، (٢٠١٩)،" دور الضريبة الانتقائية على السلع الضارة في الحصيلة الضريبية "، رسالة دبلوم عالي معادل للماجستير في الضرائب، المعهد العالي للدراسات المحاسبية والمالية، جامعة بغداد، العراق.
١٥. حسن، علياء فاضل، (٢٠٢١). " دور الاصلاح الاقتصادي في تحقيق التنمية المستدامة "، رسالة ماجستير في العلوم الاقتصادية، كلية الادارة والاقتصاد، جامعة بغداد، العراق.
١٦. حسن، علي مهدي، (٢٠٢٤). " الأداء الضريبي في ظل الأزمات المالية ودوره في الحصيلة الضريبية في العراق"، دبلوم عالي معادل للماجستير في الضرائب، المعهد العالي للدراسات المحاسبية والمالية، جامعة بغداد، بغداد، العراق.
١٧. عبد الرضا، ايلاف محمد، (٢٠٢١). " المؤسسات المالية الدولية ودورها في الاصلاح الضريبي في العراق "، رسالة دبلوم عالي معادل ماجستير في الضرائب مقدمة إلى مجلس المعهد العالي للدراسات المحاسبية والمالية، جامعة بغداد، العراق.
١٨. عبد الرضا، وسام عبد الكاظم، (٢٠١٤). " أثر اتباع القواعد الاساسية للضريبة للنهوض بواقع التحاسب الضريبي العراقي"، رسالة دبلوم عالي معادل ماجستير في الضرائب مقدمة إلى مجلس المعهد العالي للدراسات المحاسبية والمالية، جامعة بغداد، العراق.
١٩. عيادات، ايهاب محمود احمد، (٢٠٢٢). " أثر تطبيق برامج الاصلاح الاقتصادي في جذب الاستثمارات "، رسالة ماجستير في اقتصاديات المال والاعمال، كلية الاعمال، جامعة ال البيت، الاردن.
٢٠. الخطيب، خالد والمهايني، محمد خالد، (٢٠٠٠)." المالية العامة والتشريع الضريبي"، منشورات جامعة دمشق، سوريا.
٢١. الشاوي، عبد الله نجم وكاظم، عمار مجيد، (٢٠١٤). " السياسات الضريبية ودورها في الاقتصاد العراقي"، المجلد (٣٧)، العدد (١٠١)، مجلة الادارة والاقتصاد، جامعة المستنصرية، كلية الادارة والاقتصاد، العراق.
٢٢. الشبيبي، أحمد صدام عبد الصاحب، (٢٠١٠). " سياسات ومتطلبات الاصلاح الاقتصادي في العراق "، مجلد (٣٨)، العدد (٢)، مجلة الخليج العربي، جامعة البصرة، العراق.
٢٣. حسن، كوثر محمد دهيم، (٢٠٢٣). " الايرادات النفطية ودورها في الاصلاح الاقتصادي في العراق"، المجلد (٦)، العدد (١٧)، المجلة العراقية للعلوم الاقتصادية، الجامعة المستنصرية، كلية الادارة والاقتصاد، العراق.
٢٤. حسين، سليمان، (٢٠١٨). "معالم السياسات المالية المصرية في اربعة اعوام (الملف المصري)"، العدد ٤٢ , مؤسسة الاهرام، القاهرة، مصر.
٢٥. شنشول، نسرين رياض، (٢٠١٧). " الاصلاح الضريبي في العراق "، المجلد (٢٠١٧) العدد (٣٥)، المجلة السياسية والدولية، الجامعة المستنصرية، كلية العلوم السياسية، العراق.
٢٦. عايش، عروبة معين، (٢٠١٨). " المعوقات المؤثرة على الاصلاح الضريبي في العراق "، المجلد (١٣)، العدد (٤٤)، مجلة دراسات محاسبية ومالية، المعهد العالي للدراسات المحاسبية والمالية، جامعة بغداد، العراق.

٢٧. محمد، اسن سعد نجم الدين وصالح، ضياء مصلح مهدي، (٢٠٢١). " انعكاسات اصلاح النظام الضريبي قي القانون العراقي على الاستثمار "، العدد (٤٠)، مجلة الحقوق، جامعة المستنصرية، كلية القانون، العراق.

٢٨. محمود، علي يوسف عبد الله والعبيدي، سعيد علي محمد، (٢٠١٩). " اهمية اصلاح النظام الضريبي ودوره في الايرادات العامة في العراق "، المجلد (١١)، العدد (٢٦)، مجلة جامعة الانبار للعلوم الاقتصادية والادارية، جامعة الانبار، كلية الادارة والاقتصاد، العراق.